سقوط ثاني أكبر مدن العراق بأيدي جماعة داعش

بغداد/ وكالات

طلب العراق دعما اميركيا بعد ان سيطر مسلحون على معظم مدينة الموصل ثاني أكبر مدن البلاد واجتاحوا قاعدة عسكرية وأطلقوا سراح مئات السجناء في ضربة مذهلة ضد الحكومة العراقية .

وجاءت سيطرة جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام وحلفائها بعد قتال شرس استمر أربعة أيام في الموصل ومدن وبلدات أخرى بشمال العراق.

وقال رئيس البرلمان العراقي أسامة النجيفي انه ليست الموصل فقط هي المهددة لكن محافظة نينوى كلها.

وأضاف "اننا أمام أزمة خطيرة جدا. أزمة تتلخص بغزو خارجي للعراق تقوم به مجاميع إرهابية من مختلف دول العالم تحتل المدن وتقتل الأبرياء وتطيح بالدولة بشكل سافر. ما حصل في الأيام الماضية وهذا اليوم هو احتلال كامل لمحافظة نينوى."

وقال ضابطان بالجيش العراقي ان قوات الأمن تلقت أوامر بمغادرة المدينة بعد أن استولى المتشددون على قاعدة الغزلاني في جنوب الموصل وأطلقت سراح أكثر من 200 سجين من سجن يحظى بتأمين عال.

أضاف الضابطان العراقيان ان قوات الجيش والشرطة المنسحبة أضرمت النار في مخازن الوقود والسلاح لمنع المتشددين من استخدامها.

وأضاف النجيفي "وعندما احتدمت المعركة داخل مدينة الموصل تخلت هذه القوات عن أسلحتها وهربت القيادات وتركوا الأسلحة والمدرعات والمواقع لُقمة سائغة بيد الإرهاب. حتى مطار الموصل وبعض الطائرات ومواقع القيادة كلها سقطت. ومخازن الأسلحة. والسجون تم اقتحامها وإطلاق سراح المجرمين. ما حصل هو كارثة بكل المقاييس."

وفرت ألوف الأسر من المدينة في اتجاه منطقة كردستان التي تتمتع بحكم ذاتي والتي لها حدود مع محافظة نينوى وعاصمتها الموصل.

وأوضح النجيفي أنه ناشد الولايات المتحدة تقديم يد العون للعراق.

واعلن النجيفي، ان محافظة نينوى التي تسكنها غالبية من السنة في شمال البلاد والمحاذية لسوريا سقطت باكملها في ايدي مسلحين مناهضين للحكومة.

وطلب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي من البرلمان إعلان حالة الطوارئ.

عملية اختطاف فتيات جديدة بشمال شرق نيجيريا

ابوجا/ وكالات

اختطف مسلحون يعتقد انهم ينتمون إلى جماعة بوكو حرام عشرين شابة في شمال شرق نيجيريا بالقرب من المدينة التي خطفت فيها أكثر من مائتي تلميذة قبل شهرين تقريباً.

ووقعت عملية الخطف هذه التي ذكرت فيها ارقام متفاوتة اذ تحدث زعيم محلي عن خطف اربعين امرأة، في بلدة غاركين ومحيطها على بعد ثمانية كيلومترات عن شيبوك في ولاية بورنو، حيث خطفت التلميذات منتصف ابريل.

وقال الحاج تار العضو في ميليشيا محلية للدفاع الذاتي : "حسب المعلومات المتوافرة، وصل مسلحون قبيل الظهر وخطفوا عشرين امرأة وثلاثة شبان كانوا يحرسون القرية".

واضاف :إن "كل رجال البلدة كانوا في المراعي مع ماشيتهم عندما وصل الخاطفون".

وتتفاوت الارقام عن عدد النساء المخطوفات في هذه القرية التي تسكنها قبائل البول المسلمة، ولم يجر اي اتصال مع الخاطفين. لكن مسؤولا في اللجنة الوطنية لحقوق الانسان اعلن ان اي طفل لم يتعرض للخطف، وان النساء المخطوفات بين الخامسة عشرة والثلاثين من العمر.

وقال مسؤول محلي في جمعية مربي الماشية :إن أربعين أما شابة مخطوفة نقلن في عربات الى جهة مجهولة. وقال المسؤول نفسه ان "عمليات خطف مماثلة للحصول على فديات جرت من قبل في هذه المنطقة، لكن السكان يشعرون بخوف كبير من الحديث عنها خشية اعمال انتقامية من الجماعات الاسلامية".

وأضاف : "إنها ليست المرة الاولى التي تخطف فيها نسوة في هذه المنطقة ويتم الافراج عنهن بعد دفع فدية".

وتابع : "إنهم يصلون ويداهمون البيوت ويخرجون النساء ثم يختارون الشابات منهن ويقتادوهن الى مركبات ويطلبون ثلاثين او اربعين بقرة للافراج عنهن".

واكد ان القرويين يدفعون الفدية لكنهم لا يبلغون السلطات. وصرح مسؤول في ولاية بورنو طالبا عدم كشف هويته ان السلطات علمت بحادث اختطاف لكنها لم تبلغ بعمليات خطف سابقة.

وأضاف ."إنها المرة الأولى التي نسمع فيها عن عمليات خطف لنساء من البول ونسعى إلى معرفة ظروف حادث الخطف هذا ونقرر الخطوات المقبلة".

ولم يرد لا الجيش النيجيري ولا الشرطة حتى الآن على هذه العملية. لكن مايك عمري منسق المركز الوطني للاعلام، وهو دائرة تابعة لوزارة الإعلام، اعلن انهم لم يتلقوا اي معلومة حول عمليات خطف مماثلة.

ومنذ خطف التلميذات في 14 ابريل، كثفت بوكو حرام عملياتها وخصوصا في ولاية بورنو حيث هاجمت في الاسبوع الماضي اربع قرى على الاقل ما اسفر عن مقتل المئات. أمس اقفلت الشرطة اسواقا رئيسة في ابوجا على اثر معلومات مفادها ان هذه الاسواق مهددة بهجوم لبوكو حرام.

وتعرضت محطة ركاب في ضاحية العاصمة لاعتداءات مرتين، في ابريل مايو، ما اسفر عن سقوط قرابة 100 قتيل كما لقي 118 شخصا مصرعهم في 20 مايو في اعتداء في سوق مكتظ في جوس.

غداة اعتداء كراتشي

توجيه ضربات انتقامية لحركة طالبان الباكستانية

إسلام آباد/

شنت باكستان أمس غارات جوية على احد معاقل حركة طالبان في المناطق القبلية شمال غرب البلاد مما أوقع 15 قتيلا، وذلك غداة هجوم تبنته الحركة على مطار كراتشي.

واعلن الجيش الباكستاني في بيان أن الضربات أدت الى "تدمير تسعة مخابئ للارهابيين"، بعد الهجوم الذي شنته الحركة وأوقع 30 قتيلا على الاقل في معارك استمرت طوال ليل الاثنين في اكبر مطارات البلاد في كراتشي.

وجرت الضربات في وادي تيرا في منطقة خيبر القبلية .

ويؤكد الهجوم على المطار هشاشة الوضع الأمني في البلاد وعجز الدولة على هذا الصعيد، بما في ذلك في مرافقها الاستراتيجية التي يفترض أنها محاطة بتدابير أمنية مشددة.

وازدادت الضغوط على الجيش للتدخل بعد هجوم الاثنين الذي نفذه عشرة مهاجمين وادى الى انهيار عملية سلام لا تزال في بدايتها واثار تساؤلات حول كيفية اختراق الاجراءات الامنية في المطار الواقع في العاصمة الاقتصادية للبلاد.

والضربات الجوية هي الأخيرة في سلسلة عمليات مشابهة يقوم بها الجيش الباكستاني في المناطق القبلية هذا العام بعد فشل محاولات السلام مع حركة طالبان باكستان.

وكان الهجوم الأخير للجيش في أواخر مايو واسفر عن مقتل 75 شخصا على الأقل ونزوح قرابة 58 الفا من المنطقة تخوفا من عملية اكبر على الأرض متوقعة منذ سنوات.

وسبق أن استهدفت ضربات جوية منطقة خيبر وأدت الى مقتل 37 شخصا في ابريل.

وأعلنت حركة طالبان الباكستانية الجهاد ضد حكومة إسلام آباد في 2007 بسبب تحالفها مع الولايات المتحدة، وأسفرت الهجمات الكبيرة للحركة وحلفائها منذ ذلك الحين عن أكثر من ستة آلاف قتيل في كل انحاء البلاد.

وتنشط حركة طالبان وجماعة عسكر الإسلام التي يقودها زعيم الحرب منغل باغ بالإضافة الى مقاتلين اجانب من وسط آسيا، في جبال منطقة خيبر القبلية على الحدود مع افغانستان.

وكانت السلطات في باكستان بدأت محادثات سلام مع حركة طالبان باكستان في فبراير وتم الاتفاق على وقف لاطلاق النار في مارس إلا أن الجهود انهارت في الشهر التالي.

ويعتقد العديد من المراقبين أن عملية السلام انهارت نهائيا بعد الهجوم على المطار وأن الحكومة تخضع لضغوط كثيفة للتحرك ولو ان طالبان تركز هجماتها على ولاية وزيرستان الشمالية مقتل الحركة ومقاتلي تنظيم القاعدة.

وتسري شائعات منذ سنوات حول شن هجوم على وزيرستان الشمالية، إلا ان المحللين يلزمون الحذر حول ما اذا كان الجيش الباكستاني يتمتع بالقدرات للقيام بمثل هذا الهجوم دون تلقي مساعدة من الجانب الافغاني الى حيث يتوقع أن يفر الناشطون في حال شن عملية عسكرية ضدهم.

وقال طلعت مسعود وهو جنرال متقاعد ومحلل أمني أن هناك ضغوطا على الحكومة لاستهداف وزيرستان الشمالية وخلايا نائمة لطالبان باكستان في المدن الكبرى لا سيما كراتشي حيث عدد كبير من السكان يتحدر من المناطق القبلية.

وأضاف مسعود "هناك حاجة ملحة لوقف هذه الهجمات وعلى الحكومة أن تتصرف بحزم في معاقلهم. كما يجب شن هجوم في الوقت نفسه ضد الناشطين في كراتشي وفي مناطق أخرى على الحدود مع وزيرستان الشمالية".

بدء الإفراج عن المعتقلين المشمولين بالعفو الرئاسي في سوريا

دمشق/ أ ف ب

بدأت السلطات السورية بالافراج عن المعتقلين المشمولين بمرسوم العفو الذي اصدره الرئيس السوري بشار الاسد بعد نحو اسبوع من فوزه في الانتخابات الرئاسية، بحسب ما افاد الحقوقي انور البني وكالة الصحافة الفرنسية أمس.

وذكر رئيس المركز السوري للدراسات والابحاث القانونية انور البني "ان السلطات باشرت منذ يوم امس (الاول) بالافراج عن المشمولين بمرسوم العفو ويقدر عدد الذين افرج عنهم امس الأول من سجن عدرا (في ريف دمشق) بالعشرات"، مضيفا أنه "سيتم الافراج عن دفعة جديدة".

واوضح الناشط في مجال حقوق الانسان "ان محكمة الارهاب والمحاكم الجنائية تدرس ملفات المعنيين المحالة اليها، وتحيل طلب الافراج الى (ادارات) السجون ليتم الافراج عن المشمولين بمرسوم العفو، كل بحسب حالته".

وحول المعتقلين في الفروع الامنية والذين يتم التحقيق معهم ولم توجه اليهم التهم بعد، قال: ان "امر الافراج عنهم يتوقف على الفروع الامنية التي تقدر ما اذا كانت التهم الموجهة اليهم مشمولة بالعفو ام لا".

ولفت البني الى ان السلطات قررت الافراج عن رنيم معتوق التي اعتقلتها الاجهزة الامنية في فبراير 2014م، وهي ابنة الحقوقي خليل معتوق المعتقل منذ اكتوبر 2012م مع زميله محمد ظاظا.

واشار البني الى ان العفو يفترض ان يشمل المعتوق نفسه ايضا بالإضافة الى عدد من النشطاء والحقوقيين والاطباء بينهم الاعلامي الناشط مازن درويش وزميلاه المدون حسين غرير وهاني الزيتاني اللذين اعتقلتهم السلطات الامنية في فبراير 2012م، بالإضافة الى الكاتب عدنان زراعي والفنان زكي كورديلو والطبيب جلال نوفل واخرين.

وسيشمل العفو ايضا عبد العزيز الخير، المسؤول في هيئة التنسيق الوطنية من معارضة الداخل المقبولة من النظام.

واصدر الاسد أمس الأول "عفوا عاما" هو الاكثر شمولا منذ بدء الازمة في منتصف مارس 2011م، ويشمل للمرة الاولى جرائم متعلقة بقانون الارهاب الصادر بعد بدء الازمة والذي اعتقلت السلطات على اساسه الاف الاشخاص. ويفترض ان يشمل العفو، في حال تطبيقه بحذافيره، عشرات آلاف المعتقلين في السجون السورية المتهمين بارتكاب الارهاب او الانضمام الى تنظيم ارهابي.

وسبق للاسد الذي اعيد انتخابه الثلاثاء لولاية رئاسية ثالثة، ان اصدر مراسيم عفو عدة منذ بدء النزاع السوري في منتصف مارس 2011م ابرزها في 31 مايو و21 يونيو 2011م، و15 يناير 2012م و16 ابريل 2013م.

حدث الساعة

إسكندر المريسي

العفو الرئاسي السوري

أثار المرسوم الذي أصدره الرئيس بشار الأسد بخصوص العفو العام عن السوريين الذين ارتكبوا - على حد المرسوم - جرائم بحق سوريا والشعب السوري جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية المحلية والإقليمية والدولية، وعلى وجه التحديد بين أطراف المعارضة والتي انتقد بعضها العفو الذي يستند على القوانين والتشريعات الوطنية السورية، كما ظهرت بعض الانتقادات الرسمية من جهة الحكومة السورية التي اعتبرته إفراطاً في التسامح خصوصاً مع بعض العناصر التي ارتكبت أعمال قتل وتخريب منشآت عامة وأخلت بالأمن والاستقرار.

وبالرغم من الرفض المطلق للقرار من قبل المعارضة.. إلا أن مراقبين يرون فيه تأسيساً لمرحلة جديدة لما من شأنه إعادة تطبيع الأوضاع السياسية والاقتصادية وإنهاء الاختلالات الأمنية التي تشهدها سوريا منذ اندلاع الاحتجاجات وما نتج عنها من أعمال عنف متبادلة بين الجيش والمجاميع المسلحة التي كانت تستهدف تغيير النظام لصالح ما تسميه بأنه ثورة شعبية.

حيث أثبتت الأحداث والوقائع على مدى السنوات الماضية أن سوريا في معمعة أزمة سياسية استطاعت خلال الأشهر الماضية أن تنهي جزءاً مهماً من حالة الاضطرابات التي شهدتها بعض المدن السورية، وبالتالي يكتسب قرار العفو أهمية بالنظر للظروف السياسية المحيطة حالياً بسوريا مما جعل الكثير من المتابعين يقيمون ذلك القرار وفقاً للمعطيات الراهنة لإيجاد مسار يساهم في إجراء المصالحة الوطنية بين السوريين حتى تتمكن دمشق من الخروج من أزمتها الراهنة وإنهاء الصراع المسلح أكان مصدره الجيش أو المعارضة على اعتبار أن ما يهم سوريا هو أن يتصالح السوريون مع بعضهم وألا تكون تلك المصالحة إلا استجابة لنداء الداخل بدلاً من الانضواء وراء سراب وأوهام الحلول الخارجية التي دائماً ما ثبت عدم جدواها.

فلو كانت قبلت مصر على سبيل المثال بالحل الخارجي على أساس تدويل الأزمة التي شهدتها خلال السنوات المنصرمة ما كان بمقدورها أن تتجاوز تلك الأزمة وتنهي الاحتقانات السياسية إلا من خلال اتباع الحلول الوطنية أكان مصدرها المؤسسة العسكرية أو الشعب على اعتبار أن الحل الوطني أفضل بكثير من الاستجابة لنداء الخارج وما ينطوي عليه ذلك النداء من تعميق للصراعات وتأجيج الأوضاع السياسية والاقتصادية، كما يحدث في الحالة السياسية بليبيا.

ولذا فإن خروج سوريا من التداعيات السلبية الراهنة مرهون بالاحتكام لنهج الحلول الوطنية المخلصة بغض النظر عن سلبياتها أو إيجابياتها، وأن يدرك الجميع أن استمرار الصراع والمواجهات المسلحة لن يثمر إلا مزيداً من تدمير سوريا الأرض والإنسان.